World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 15-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

التوزيع: عام
التاريخ: 20 أكتوبر/تشرين الأول 2021
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2021/4-D
قضايا السياسات
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

1- تستند هذه المذكرة الإعلامية إلى التحديث المقدم في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2021 بشأن تنفيذ برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.[1] وتشمل الموضوعات تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والنهوض بعمليات تسيير الأعمال المشتركة لكيانات الأمم المتحدة، والانخراط مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري

2- تركز الأمم المتحدة، من خلال إصلاح منظومتها الإنمائية، واستعراضها الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، واتفاق التمويل الخاص بها، بشكل أكبر على البرامج المشتركة، بما في ذلك من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبرامج المشتركة الذي أنشأته مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي يساهم فيها **البرنامج**.

3- وأُجري استعراض رسمي، بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، للتوجيهات الحالية والتقارير المتاحة لتحديد الاتجاهات والممارسات الجيدة والتحديات ذات الصلة بالبرامج المشتركة. كما تم تحديد خيارات وتوصيات أولية بشأن السياسات لتوجيه عملية إعداد توجيهات عالمية جديدة بشأن البرامج المشتركة. وينبغي أن تعبّر التوجيهات الجديدة عن إعادة التفكير بشكل جوهري في الأساس المنطقي للبرامج المشتركة وقيمتها المضافة ونهجها، وستحل محل التوجيهات الحالية بشأن هذا الموضوع،

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (A/RES/72/279).

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي
هاتف: 066513-2401

السيدة C. Ushiyama
مديرة
شعبة منظومة الأمم المتحدة والمشاركة المتعددة الأطراف
بريد إلكتروني: coco.ushiyama@wfp.org

والتي وضعت في عام 2014. ويهدف انخراط **البرنامج**، الذي يُنسق في كثير من الأحيان مع وكالات ميدانية وصناديق وبرامج أخرى، إلى جعل طرائق وعمليات البرامج المشتركة أقل تعقيدا وتمكين المكاتب القطرية من اختيار البرامج المشتركة بتكاليف أقل للمعاملات وأدوار ومسؤوليات أوضح للوكالات والمنسقين المقيمين والكيانات الحكومية.

4- ويشارك **البرنامج** في فريق العمل المعني بنتائج برنامج مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي أُطلق في أغسطس/آب 2021. وساهم **البرنامج** في النموذج الجديد للتحليلات القطرية المشتركة، ووضع اختصاصات موحدة للأفرقة الإقليمية لدعم الأقران، وكذلك في طرائق التحديثات السنوية للتحليلات القطرية المشتركة. وسيوفر هذا الفريق في المستقبل منتديا مشتركا بين الوكالات لتناول العناصر المهمة الأخرى من عملية إصلاح المنظومة الإنمائية مثل أطر التعاون المؤقتة والانتقالية لاستخدامها في الظروف الاستثنائية، وتشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتسلسل أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والبرامج القطرية للوكالات.

5- وتتقدم أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة على المستوى القطري، ومن المتوقع أن تكون 55 في المائة من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة قد وضعت بحلول عام 2022. ومن المتوقع أن تكون أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة سارية في 91 في المائة من البلدان التي تعمل فيها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحلول عام 2023. وتتواءم جميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الخمس التي ستُعرض على المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2021 مع أولويات ودورات أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، تبدأ الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الثلاث لبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية السورية، في نفس الوقت الذي تبدأ فيه أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لتلك البلدان. وفي غضون ذلك، ستبدأ الخطتان الاستراتيجيتان القطريتان الأخريان المقدمتان للموافقة عليهما، للصومال وتونس، بعد فترة سماح مدتها عام واحد جعلت دورات البرامج لخطتيهما تتماشى مع توقيت أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

النهوض بعمليات تسيير الأعمال المشتركة لزيادة الكفاءة والفعالية

6- يواصل **البرنامج** العمل لتحقيق الأهداف المتعلقة بكفاءة عمليات تسيير الأعمال التي حددها في الأصل الأمين العام وتم تعزيزها في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2021، أكمل 83 مكتبا قطريا من بين 84 مكتبا قطريا **للبرنامج** استراتيجيات تسيير الأعمال بالكامل، مما يحقق معدل إنجاز نسبته 99 في المائة بحلول عام 2021. وعلاوة على ذلك، فإن 47.6 في المائة من مباني **البرنامج** في جميع أنحاء العالم هي مبان مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وفي أماكن أخرى، بدأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية في نشر نموذج المركز المحلي للخدمات المشتركة، الذي كان يُشار إليه سابقا باسم "مكتب الدعم الإداري المشترك"، على المستوى الميداني. ويقوم **البرنامج** ببناء وتطوير القدرات الميدانية فيما يتعلق بإدارة بيانات المركز المحلي للخدمات المشتركة والتحقق من صحتها لضمان تقديم بيانات **البرنامج** في الوقت المناسب وبدقة.

7- ويضيف **البرنامج** المباني المشتركة للأمم المتحدة إلى مركز حجوزات الأمم المتحدة على أساس تجريبي لتيسير فرص تقاسم كيانات الأمم المتحدة للموقع على المستوى الميداني من خلال منصة سريعة وسهلة الاستخدام وفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، اشترك **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال نهج أسطول الأمم المتحدة العالمي، في محاولة لتحقيق قدرات مشتركة لإدارة الأسطول من المقرر إطلاقها في الفصل الأول من عام 2022.

الانخراط مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة

8- أيد رؤساء الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك **البرنامج**، بشكل رسمي إطار الإدارة والمساءلة المنقح، في سبتمبر/أيلول 2021. وشارك **البرنامج** بنشاط في وضع إطار الإدارة والمساءلة في عامي 2018 و2019 وتنقيحه وتوسيع نطاقه لاحقا ليشمل الفصول الإقليمية والعالمية في عام 2021 بالتعاون مع المكاتب الإقليمية وفريق استشاري من ممثلي البلدان. وعلاوة على ذلك، أجرى **البرنامج** دورات توعية مع المكاتب القطرية والإقليمية لضمان المعرفة الكافية بالتغييرات الناشئة عن إطار الإدارة والمساءلة. وسيواصل **البرنامج** هذه العملية طوال الفترة المتبقية من عام 2021 وحتى الفصل الأول من عام 2022 لتيسير التنفيذ. وفي هذا الطريق، سيجمع **البرنامج** أفضل الممارسات والدروس المستفادة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين لإجراء استعراضات قائمة على الأدلة في السنوات المقبلة.

9- ولا يزال **البرنامج** يرى قيمة في تجديد نظام المنسقين المقيمين والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبالنسبة **للبرنامج**، من المهم ضمان أن يؤكد إطار الإدارة والمساءلة بوضوح على المساءلة المتبادلة على جميع المستويات، واتخاذ القرارات الجماعية من خلال مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومساءلة رؤساء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمام هيئاتهم الإدارية كمبادئ توجيهية.

اتفاق التمويل

10- لمعرفة التقدم الذي أحرزه **البرنامج** في مؤشرات اتفاق التمويل، ستُقدم معلومات عن هذه المؤشرات في إطار التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ **البرنامج** للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2022.

الخلاصة

11- شمل انطلاق الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة مرحلتين رئيسيتين. أولا، أصدر الأمين العام تقرير "خطتنا المشتركة"، الذي يتطلع إلى السنوات الخمس والعشرين القادمة ويعرض رؤيته بشأن مستقبل التعاون العالمي وتنشيط العمل المتعدد الأطراف الشامل للجميع والمترابط والفعال. ويصف التقرير مجموعة من المجالات التي سيستكشفها **البرنامج** جنبا إلى جنب مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. كما يتضمن "خماسية التغيير"، وهي "مجموعة من الخطط المتداخلة التي يقوم عليها العديد من المبادرات المقترحة" في التقرير، بما في ذلك البيانات والتحليلات والاتصالات؛ والابتكار والتحول الرقمي؛ والرؤية الاستراتيجية؛ وعلم السلوك؛ والأداء والتركيز على النتائج. وبناء على جهود **البرنامج** أثناء إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ستكون مجالات التركيز الإضافية هذه بمثابة معالم تسترشد بها المنظومة في جهودها لمساعدة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12- وتتمثل المرحلة الثانية في قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 التي ساعدت على تركيز انتباه العالم وتحفيز العمل بشأن هدف التنمية المستدامة 2 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وعقب القمة، يعمل **البرنامج** والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها في تعاون وثيق مع الكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والميداني لتحديد سبل المضي قدما نحو البدء في تنفيذ الإجراءات التي دعت إليها القمة بما يتفق مع المسار الوطني لكل بلد.